تحليل اتجاهات التجارة الخارجية الليبية فى السنوات الاخيرة

للدكتور انتونى استامبوليس*

مقدمة :

أن ليبيا قد قفزت خلال السنين القليلة الماضية بتطورات اقتصادية مدهشة بسبب اثر النمو الكبير فى صناعة البترول . وتعكس احصاءات التجارة الخارجية فى هذه السنوات ذلك التطور بشكل واضح .

وتمثل الجداول الخمس التالية واردات وصادرات ليبيا مقسمة حسب السلع وحسب الدول بينما يحاول الجدول السادس اظهار اجمالى الاستيراد واجمالى التصدير وتوضيح التطورات فى الميزان التجارى للبلاد .

السلع المصدرة :

يظهر الجدول الخاص بالصادرات الليبية فى السنوات من ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥ الاتجاهات التالية :

(١) نمو هائل فى الصادرات بصفة عامة ناتج عن الارتفاع السريع فى صادرات الزيت بعد عام ١٩٦١ فلم تكد تحل سنة ١٩٦٤ م حتى وجدنا أكثر من ٩٩٪ من قيمة جميع الصادرات ينتمى الى شحنات الزيت الخام .

---

* هذه ترجمة لمقال دكتور انتونى استامبوليس الأستاذ بكلية التجارة وقد نشرت باللغة الانجليزية فى الصفحات ٤٦ ـ ٥٦ من العدد الأول ـ المجلد الأول . وبعد اجراء التعديلات اللازمة لتضمن احدث المعلومات حتى عام ١٩٦٥ .

(٢) انخفاض طفيف فى الصادرات من غير الزيت والتى هى فى معظم الاحوال منتجات زراعية ــ وهذا يعنى أن القطاع الزراعى للاقتصاد قد اصابه الركود فقد حدث ان صاحبت النهضة زيادة محسوسة فى مستويات الاستهلاك كما واجهت معدلا مرتفعا من نمو السكان بمعدل ٦ر٣٪ فى العام .

التصدير حسب البلاد :

يؤثر توزيع صادرات البترول على جدول الصادرات الى البلاد المختلفة فالى عام ١٩٦٤ ذهب نحو نصف الصادرات الليبية الى المانيا الغربية بينما كانت بريطانيا تحتل تلك المكانة فى عام ١٩٦٠ وانخفض نصيبها الى نحو الخمس فى عام ١٩٦٤م وانخفض نصيب ايطاليا الى $\frac{1}{8}$ مجموع الصادرات بينما كان مركزها السائد قبل البترول يصل الى $\frac{1}{3}$ الصادرات الليبية فى عام ١٩٦٠م .

توزيع صادرات البترول حسب الدول

أن الجزء الغالب من الزيت المصدر يذهب ويستمر فى الذهاب الى اوروبا وعلى الاخص الى الدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة ــ هذا وقد تجاوز البترول المصدر حد المليون برميل فى اليوم وسيستمر فى الزيادة خلال السنوات القليلة القادمة وقد يصل الى معدل ٢ مليون برميل فى اليوم ونستطيع تحديد توزيع الكميات القليلة من صادرات ليبيا من غير الزيت على البلاد المختلفة وذلك بحساب قيمة البراميل المصدرة المذكورة فى الجدول رقم (٣) بالسعر المعلن وطرحها من القيمة المرصودة أمام كل دولة فى الجدول رقم (٢) وطبقا للمعلومات التى اعلنتها وزارة شئون البترول وحسب بيانات البنك الليبى السنوية تصبح القيمة المعدلة لصادرات الزيت الخام والسلع المعاد تصديرها من الموانى الليبية لعام ١٩٦٣ ما يبلغ ٠٠٠ر٤٠٠ر١١٧ جنيه ليبى وفى عام ١٩٦٤م الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢١٦ جنيه ليبى وبمقارنتها بالقيمة غير المعدلة والمبينة فى الجدول رقم (١) وهى تصل فى عام ١٩٦٣ الى ٨١٩ر٨٢٢ر١٣١ جنيه ليبى عن الزيت الخام على أساس السعر المعلن وقدره ٢١ر٢ دولار للبرميل الواحد كما تصل فى عام ١٩٦٤م الى ٣٩٤ر٠٧٩ر٢٤٨ جنيه ليبى . هذا ويظهر أن متوسط سعر البرميل الواحد للزيت الخام تسليم

الميناء أقل قليلا من ٢ دولار ــ ولما كان معظم الزيت يباع حسب السعر المعلن ــ فأن مدى اختلاف السعر لابد وأن يكون كبيرا حتى تصل الى ذلك للمعدل ومن ثم نحتاج الى معلومات مفصلة عن الاسعار الواقعية للزيت المصدر الى الدول المختلفة حتى يمكن أن نصل الى الرقم الصحيح للارقام الواردة فى الجدول رقم (٢) .

السلع الرئيسية المستوردة :

يتبين من الجدول رقم ٤ أن السلع الرئيسية المستوردة فى الأعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وهى تسع فئات رئيسية تبلغ نحو ٥/٢ مجموع الواردات الليبية ــ ومعظم هذه الاصناف تمثل الأجزاء الهامة من المشتريات الكبيرة التى تمت بمعرفة شركات البترول ــ ويتضح من المعلومات المستمدة من المطبوعات الخاصة بميزان المدفوعات عن عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ أن المستورد بمعرفة هذه الشركات وصل فى عام ١٩٦٢ الى ٢٤٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ليبى من مجموع ٧٣٫٥٨٩٫٠٠٠ جنيه ليبى أى بنسبة ٣٣٫٧٪ وأما فى عام ١٩٦٣ فقد بلغت ٢٤٫٣٧٠٫٠٠٠ جنيه ليبى من مجموع ٨٥٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه أى ٢٨٪ .

يمثل الجدول رقم (٥) قيمة الواردات الليبية من عدة بلدان خلال الفترة من ٥٩ م الى ١٩٦٥ فنحو ٣/٥ احتياجات ليبيا تستورد من خمسة بلدان هى ايطاليا ــ الولايات المتحدة ــ المملكة المتحدة ــ المانيا الغربية ــ فرنسا (ويبلغ نصيب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا نحوا من ٣/٥ مجموع الواردات) واذا استبعدنا السلع التى تستوردها شركات الزيت من هذا الجدول لوجدنا أن قيمة الواردات من هذه الدول الخمس التى تأتى فى رأس القائمة تكون على النحو التالى :

	بالآلاف من الجنيهات			
الدولة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
ايطاليا	١٤٫٠٨٣	١٥٫١٩٩	١٨٫٥٤٥	٢٧٫١٢٤
المملكة المتحدة	٩٫٦٣٣	١١٫٩٥٨	١٥٫٠٠٣	١٤٫٢٥٠
المانيا الغربية	٦٫٥٢٧	٨٫١٠٢	٨٫٧١١	١٠٫٢٤٣
الولايات المتحدة	٤٫٥٨٣	٥٫٩٩٩	٧٫٩٠٤	٧٫٠٣٥
فرنسا	٠٠٠٠٠	٢٫٨٠٥	٣٫٥٠٧	٥٫٠٥٩

الميزان التجـارى

يبين الجدول رقم (٦) ميزان التجارة الخارجية لليبيا سنويا عن ١٢ سنة تمتد من ١٩٥٤ الى ١٩٦٥ وان هذا الميزان غير المتوازن قد حسب بعملية بسيطة هى طرح البضائع المستوردة من قيمة الصادرات والسلع المعاد تصديرها وقد كان الباقى سلبيا أى فى غير صالح البلاد حتى عام ١٩٦٣م ذلك أن انفاق شركة الزيت اثناء تنقيبها قـد سبب ارتفاعا سريعا فى الواردات لم يقابله من جهة أخـرى ارتفاع مناسـب فى الصادرات الى أن بدأ تصدير البترول الخام فى سبتمبر ١٩٦١ ولم تتعادل الصادرات مع الواردات الا فى خلال عام ١٩٦٣ ومنذ ذلك الحين ارتفعت الصادرات ارتفاعـا حادا سريعا حتى أنها بلغت فى عام ١٩٦٥ ضعف قيمة الواردات حتى مع حسـاب قيمة الزيت الخام على حساب السعر الحقيقى مع اختلافه عن السعر المعلن .

وفى الحقيقة أنه فى خلال السنوات الماضية من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ عندما كـان الميزان المنظور سلبيا فأن صافى الايراد غير المنظور والمعونة الاقتصادية الرسميـة كانت تنتهى جميعها الى فائض قليل قد يرتفع الى ٥٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه فى السنة .

والتقارير عن ميزان المدفوعات فى ليبيا قد اجرت عدة تعديـلات بوضع الواردات فى حساب دائن والصادرات فى حساب مدين حتى أصبح الميزان التجارى المعدل مختلفا عما هو مبين فى الجدول رقم (٦) المستمد من التقارير السنوية للتجارة الخارجيـة .

وفيما يلى نوضح الاجمالى كما ورد فى تلك التقارير عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ :

القيمة بالآلاف من الجنيهات

السنة	الواردات	المعاد تصديرها الصادرات والسلع	الميزان التجارى المعدل
١٩٦٠	٦٢ر٥٨٨	٣ر٥٥٠	—٥٩ر٠٣٨
١٩٦١	٥٤ر٢٠٢	٧ر٧٠٤	—٤٦ر٤٩٨
٢٩٦٢	٧٣ر٥٨٩	٥٠ر٤٣٢	—٢٣ر١٥٧
١٩٦٣	٨٥ر٢٥٠	١٢٠ر٣٧٢	+٣٥ر١٢٢
١٩٦٤	١٠٤ر٣٧٩	٢٢١ر٥٧٩	+١١٧ر٢٠٠

أن الاختلاف الكبير عن جدول (٦) فى البيانات عن ١٩٦٣ يرجع أساسا الى تعديل القيمة لصادرات البترول والتى سبق أن نوهنا عنها ــ فاذا فحصنا أرقام ١٩٦٣م نرى الاثر الطيب الذى تركته شركات الزيت على الميزان التجارى لليبيا . فأن شركات الزيت صدرت ما قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر١١٧ جنيه من الزيت الخام بينما استوردت ما قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر٢٤ جنيه وساهمت بفائض فى الميزان بما يقدر بنحو ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٣ جنيه فاذا طرحنا هذه الارقام من المجموع نجد أن قطاع الصادرات من غير الزيت يصل الى ٣ مليون فقط بينما يصل الاستيراد الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٠ مليون أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ٠٠٠ر٩٠٠ر٥٧ جنيه .

وأكثر من هذا فأن صافى الزيادات الرأسمالية لشركات الزيت فى ليبيا أو الاستثمارات المباشرة الجديدة فقد بلغ مجموعها ٠٠٠ر١٠٠ر٣٧ جنيه فى عام ١٩٦٢ و ٠٠٠ر١٠٠ر٢٠ جنيه فى عام ١٩٦٣م و ٠٠٠ر٥٠٠ر٣٧ جنيه فى عام ١٩٦٤٠

وهناك عناصر أخرى للنشاط الاقتصادى لشركات الزيت تؤثر فى ميزان المدفوعات الى جانب تجارتها فى الواردات وصادراتها من الزيت الخام أو الصادرات المعادة التى سبق ذكرها ــ وهى تتضمن ما يلى :

(١) أن مجموع الانفاق المدفوع فى الخارج وصل الى ٠٠٠ر٤٠٠ر٢٩ جنيه فى عام ١٩٦٢ و ٠٠٠ر٣٨٥ر٣٥ جنيه فى عام ١٩٦٣ و ٠٠٠ر٩٠٠ر٤٠ فى عام ١٩٦٤م.

(٢) أن المرتبات المدفوعة فى الخارج كانت ٠٠٠ر٨١٥ر٢ جنيه فى عام ١٩٦٢م و ٠٠٠ر٥١٧ر٤ جنيه فى عام ١٩٦٣ و ٠٠٠ر١٠٠ر٦ جنيه فى عام ١٩٦٤ ٠

(٣) أن مبيعات النقد الاجنبى تصل الى ٠٠٠ر٢٣٨ر٤٦ جنيه فى عام ١٩٦٢م و ٠٠٠ر٥٣٠ر٥٩ جنيه فى عام ١٩٦٣م و ٠٠٠ر٦٠٠ر٩٥ جنيه فى عام ١٩٦٤م.

(٤) أن الخسائر الحادثة اثناء استكشاف الزيت فى ليبيا وهى المحسوبة كخصومات سلبية مدينة فى (دخل الاستثمار) تصل الى
٠٠٠ر٦٦٥ر٥٥ جنيه فى عام ١٩٦٢م

٦ر٣٠٢ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٣م
٢٤ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٤م
فهى أيضا اضافات للعناصر السابقة .

ومن الواضح أن موقف ليبيا بوصفها ضمن الدول القليلة المحظوظةالتىلاتقاسى من صعوبات ميزان المدفوعات يتطلب البحث المستمر الدقيق لتحديد الحجم الامثل للتجارة والسياسات النقدية والمالية • هذا الحجم الامثل عموما يجعل فى الامكان استقرار النقد وثباته ويدعو الى فك قيود الاستيراد تدريجيا كما يتطلب سياسة مالية تهدف نحو تطوير سريع لاقتصاديات البلاد من خلال تشجيع كل قطاع اقتصادى على حده •

وننا اذا استبعدنا وارادات شركات البترولنجد أن ليبيا تتمتع بميزان تجارى فى صالحها مع منطقة الاسترلين يصل الى ٢٣ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٣ والى ٤٠ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٤ بينما ينجه الميزان ضد صالحها مع منطقة الدولار فيصل العجز الى ١ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه ليبى فى عام ١٩٦٣ والى ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ليبى فى عام ١٩٦٤ ولكن الميزان التجارى مع بقية أنحاء العالم فى صالحها بمبلغ ٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ و ١٣٣ر٢٢٨ر٠٠٠ فى عام ١٩٦٤ •